الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.24

الجمعية العامة

Distr.: Limited
3 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

المغرب*: مشروع قرار

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تدرك أن البلدان النامية تتحمل مسؤولية أساسية عن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحقيقه، ليس كبديل للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل كعنصر مكمل له، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي السابع والعشرين، المعقود في نيويورك يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[(١)]، الذي أكد من جديد على تزايد أهمية ووجاهة التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء أيضا في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/58/413، المرفق.

041103 041103 03-59382 (A)

١ - تؤيد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثالثة عشرة[٢]، والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة[٣]، وتقرر تغيير اسم اللجنة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢ - **تحيط علما** بتقريري الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٤] وعن زيادة وعي الجمهور بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه لذلك التعاون[٥]؛

٣ - تؤكد من جديد ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ككيان مستقل وكمركز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقر بضرورة اعتبار أنشطتها جزءا لا يتجزأ من السياسة الإنمائية عموما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة، وبضرورة تناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مسألة شاملة لعدة قطاعات في منظومة الأمم المتحدة؛

٤ - تلاحظ مع الاهتمام أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له تأثير إيجابي على السياسات والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية، وتحث البلدان النامية وشركائها على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذه المجالات لأنها تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٦]؛

٥ - تسلم بالحاجة الملحة إلى المساعدة في تعزيز قدرات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على المشاركة في عمليتي العولمة والتحرير والاستفادة منهما، ولبلوغ هذه الغاية، ترحب بالمبادرات المتخذة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والعالمية من أجل إنشاء آليات للشراكة العامة - الخاصة، من قبيل منتدى التجارة العالمية الذي يهدف إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار؛

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39).

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) A/58/319.

(٥) A/58/345.

(٦) انظر القرار ٥٥/٢.

٦ - تكرر تأكيد الحاجة الملحة للمساعدة في تعزيز مؤسسات ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب، ولا سيما على المستويين الإقليمي والأقاليمي، بغية الاستفادة بطريقة أكثر فعالية من هذه الكيانات من أجل تحسين تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة الشبكات فيما بينها، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتحليل السياسات والتنسيق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام المشترك، وفي هذا السياق، تشجع هذه المؤسسات ومراكز الامتياز فضلا عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية على إقامة صلات أوثق وجسور فيما بينها، عن طريق أمور منها شبكة معلومات التنمية التابعة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرا لأنها مع اتساعها أصبحت في طريقها لأن تكون المنبر الرئيسي للمعارف ضمن مرافق موارد البرنامج؛

٧ - ترحب بعقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفقا لما تقرر في مؤتمر قمة الجنوب المعقود في هافانا، وتدعو البلدان النامية وشركائها في التنمية والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى المشاركة بهمة في هذا المؤتمر من أجل كفالة النجاح للمؤتمر، وتتطلع لانعقاد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه علامة هامة على طريق جهود البلدان النامية، المدعومة من شركائها في التنمية، من أجل زيادة زخم التعاون الإنمائي وتكثيفه، وترحب في هذا السياق بالمبادرة الرامية إلى عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بمناسبة انعقاد المؤتمر كمشاركة من هذه الجهات الإنمائية الهامة في المؤتمر؛

٨ - **تهيب** بجميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تكثف جهودها من أجل استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب استخداما فعالا في تصميم وصياغة وتنفيذ برامجها العادية، **وأن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن بينها تلك الواردة في برنامج عمل هافانا المعتمد في مؤتمر قمة الجنوب الأول[٧]، ومتابعتها في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعقد في مراكش فضلا عن التحضير لمؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي يعقد في عام ٢٠٠٥؛**

٩ - **تدرك** ضرورة تعبئة موارد إضافية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قررته في قرارها ٢٦٣/٥٧ بأن تدرج الصندوق

(٧) A/55/74، المرفق الثاني.

الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، وتقرر بالطريقة ذاتها أن تدرج صندوق بيريس غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مؤتمر إعلان التبرعات ذاته، وتدعو جميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بجملة سبل منها هذين الصندوقين؛

١٠ - تقرر أن تعلن يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر كيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو التاريخ الذي أقرت فيه الجمعية العامة خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٨]، وأن تعلن العقد الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يبدأ في عام ٢٠٠٥ وينتهي في عام ٢٠١٥، وفي هذا الصدد، تعين الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها الجهة المنسقة لهاتين المبادرتين وذلك في حدود مواردها البشرية والمالية القائمة؛

١١ - تقرر أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين بندا فرعيا معنونا "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية بتقديم تقرير شامل في تلك الدورة عن حالة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وعن تنفيذ هذا القرار.

---

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس أيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.